

ورقة عمل

"تغير المناخ.. ذوو الإعاقة وكبار السن سبل تعزيز قدرات التكيف"

د. منى عبد الجواد

خبيرة حقوقية دولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مقدمة للمنتدى العربي للمناخ

- النسخة الأولى -

تحت شعار "معاً لتعزيز إسهام المجتمع المدني في العمل المناخي"

القاهرة- 2 و3 أكتوبر/تشرين أول 2022

"في عام 2019، عندما انقطعت الكهرباء عن مدينة كاليفورنيا لوقف الحرائق المنتشرة فيها، توفي شخصٌ يعتمد على أجهزة التنفس الصناعي؛ لأن عائلته لم تستطع إيجاد جهاز بديل يعمل على الغاز في الوقت المناسب، ولم تحذر الشركة للأسف السكان مسبقًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن سلامته." المصدر تقرير قناة البي بي سي "

"وفي عام 2021 في ألمانيا توفي اثنا عشر شخصًا من ذوي الإعاقة بعد تعرّض مدينتهم للفيضانات المفاجئة والناجمة عن التغييرات المناخية؛ وذلك لأنهم ببساطة احتاجوا للمساعدة الفورية للهرب ولم يحصلوا عليها." المصدر تقرير قناة البي بي سي

"رُبّع الأشخاص الذين تضرروا من الموجة الحارة التي ضربت مدينة مونتريال في كندا في عام 2018 كانوا ممن يعانون من الانفصام؛ وذلك لأن الأدوية التي يأخذونها تجعلهم أقلّ تحملًا للحرارة، وهم أكثر عرضة للجلطات القلبية والجفاف، وهو ما قد يؤدي للوفاة." المصدر تقرير قناة البي بي سي

"75 بالمائة من الأشخاص الذين لقوا حتفهم في إعصار كاترينا كانوا فوق الستين، وما نسبته 40 بالمائة ماتوا خلال إعصار هيان في الفلبين عام 2013، وما نسبته 70 بالمائة لقوا حتفهم نتيجة الفيضانات في لابلاتا في الأرجنتين." المصدر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول كبار السن

تتناول هذه الورقة أثر التغيّر المناخي على الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنّين في مجالات الصحة، والغذاء، والسكن اللائق، والماء والصرف الصحي، بالإضافة إلى العمل اللائق والهجرة، وتتناول الورقة في القسم الأول منها قضية تهميش المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة المضاعف في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، أما القسم الثاني فيتناول الأطر التشريعية الكفيلة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وأما القسم الثالث فيقدّم أفكارًا خلاقة لرفع جاهزية الدول لأخذ قضايا الإعاقة وكبار السن في حالات الخطر والكوارث بعين الاعتبار، ونورد الخلاصة في القسم الرابع والأخير من هذه الورقة.

أولاً: تهميش المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة المضاعف في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

يشير تقرير الفريق الحكومي الدولي المعنيّ بالتغيّر المناخي إلى أن أثر التغيّر المناخي يشمل ندرة المياه ونقص الزراعة وضعف إنتاج المحاصيل الحيوانية والثروة الحيوانية، وإنتاجية تربية الأحياء

المائية، بالإضافة إلى زيادة في الأمراض المُعدية، وسوء التغذية والتأثير السلبي على الصحة العقلية. وتسببت حالة الطوارئ الناتجة عن تغير المناخ بارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، وحرائق الغابات والظواهر الجوية التي ترتفع فيها درجات الحرارة لمستويات قصوى مثل موجات الحر الشديدة وموجات البرد القارسة، والفيضانات، والأعاصير، والجفاف. وتؤثر هذه الظواهر على الناس عامة، ولكن الفئات المستضعفة هي الأكثر تضرراً من التغير المناخي، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وهم الأكثر تأثراً من النتائج الكارثية التي تؤدي إلى النزوح الداخلي ومحاولة النجاة من الفيضانات، والأضرار في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية.

الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون أكثر عرضة بأربع مرات للوفاة في الكوارث المناخية من الأشخاص غير ذوي الإعاقة، وهم الأكثر تأثراً بارتفاع درجات الحرارة من الآخرين؛ لأن وضعهم الجسدي لا يحتمل درجات الحرارة المرتفعة. فالمسنون مثلاً قد يعانون من ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري التي ترتبط بحالات الاعتلال والوفيات التي ترتبط بارتفاع درجات الحرارة الجوية.

ولا يوجد تعريف محدد للأشخاص المسنين؛ لأنهم فئة على الأغلب غير متجانسة، لكن تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين هم في سن 65 فما فوق ذلك سيتجاوز ملياراً ونصف مليار شخص في عام 2050، مما يجعلهم يشكلون سدس سكان العالم، وهم أكثر عرضة لأخطار التغيرات المناخية بسبب اقتران العمر بمجموعة من التحديات الحركية والسمعية والذهنية واحتجتهم للدعم والمساعدة، وتتقاطع هنا احتياجاتهم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تُعرّف الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقدّر عددهم بمليار شخص في العالم، بأنهم من لديهم قصور طويل الأجل بدني أو عقلي أو ذهني أو حسي، قد يمنعهم من التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، ويشمل هذا التعريف الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من تهميش مضاعف لأنهم يعيشون في فقر، أو يعانون من أمراض مزمنة، أو يعيشون وحدهم.

وبالرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين لا يشكلون أغلبية السكان نسبةً لإجمالي عدد السكان، إلا أنهم الأكثر تضرراً في حالات الطوارئ من حيث معدلات الوفاة والإصابة، كما أنهم الأقل وصولاً لفرص الدعم في حالات الطوارئ، مثل الوصول للغذاء والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم والسكن. وتتفاقم حالة اللامساواة التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن عند تعرضهم لآثار التغير المناخي؛ لأنهم في الأصل يعانون من تدني مستوى الصحة والتميز في الوصول للمؤسسات

الصحية، وهم الأقل وصولاً لفرص العمل، وهم بذلك يصبحون الأكثر تعرّضاً للفقر وما يتبعه من جوع وتشرّد، مما يفاقم من معاناتهم عند تعرّضهم لحالات الخطر والطوارئ.

ففي مجال الصحة، يصبح الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن كغيرهم من الناس، معرضين لآثار الكوارث كالموت والجروح والتعرّض للإعاقات، التي بالنسبة لهم تكون مضاعفة، وهم أيضاً الأكثر تضرراً من تعطل المراكز الصحية والأكثر استبعاداً من خطط الحد من أخطار الطوارئ، خاصة وأنهم من الأكثر استبعاداً في الأصل من إمكانية الوصول للمرافق الصحية والمواصلات والحصول على المعلومات والتحذيرات، التي تُمكنهم من التكيف مع الآثار المترتبة عن حالات الخطر والكوارث. كما أن حالات الطوارئ المرتبطة بتغيرات المناخ مثل موجات الحر والفيضانات والأعاصير تسبّب اضطرابات في خدمات الرعاية الصحية التي قد يحتاج إليها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن بشكل مستمر. وقد تبيّن أن حالات الطوارئ تؤدي إلى تدهور الظروف الصحية الموجودة مسبقاً لدى بعض كبار السن، وأن الآثار النفسية للكوارث تكون أشد وطأة على الأكبر سناً خاصة إن فقدوا أفراد العائلة الأصغر سناً مثل الأبناء والأحفاد، وقد توتّر هذه الكوارث على الإدراك والذاكرة، وكثيراً ما يستغرق كبار السن وقتاً أطول للتعافي الجسدي والنفسي من الآثار المادية للكوارث.

وترتبط التغيّرات في المناخ بارتفاع معدلات انتشار الأمراض المعدية كما رأينا خلال جائحة كوفيد 19 مؤخرًا، وقد بيّنت الجائحة أن الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين هم أقل الفئات التي تم الالتفات لاحتياجاتهم، فلم يتم للأسف حصرهم أو تحديدهم، رغم أنهم كانوا الأكثر ضعفًا والأكثر عرضة لمضاعفات فيروس كوفيد 19، وعمولوا على أنهم ضحايا الفيروس، وكأن وفاتهم هي النتيجة الطبيعية للوباء، بدلاً من الاهتمام بهم وحمايتهم من الفيروس باعتبارهم أكثر الفئات المستضعفة. وتأتي هذه النظرة تعزيزاً للقوالب النمطية التي تضع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في إطار "العالة" و"المرضى" مما يزيد من عملية تهميشهم ويضيف شكلاً من أشكال الشرعية على عملية إقصائهم.

ويفقد الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن خلال تعرّضهم للكوارث غالباً الوسائل المساعدة التي تُمكنهم من السمع أو التنقل أو التواصل مما يُفاقم من الأخطار التي يتعرضون لها مقارنة بغيرهم من الأشخاص الذين ليس لديهم إعاقة. ولا تُعطي الدول بالعادة الأولوية لتقديم الأجهزة المساعدة التي يتم تقديمها من خلال برامج الإغاثة، أو يتم تقديمها ولكن دون تكييفها لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الفردية، مما يجعلها معدومة الكفاءة في أغلب الأحيان، كما لا تتضمن غالباً

إجراءات الإغاثة مصعدًا لحمل الكراسي المتحركة أو وسائل المواصلات الميسرة التي تكون دائمًا أكثر كلفة وتحتاج إلى تحضير مسبق.

إن التغير في المناخ وارتفاع درجات الحرارة يُقلل من توافر الغذاء والمياه؛ حيث إن له تأثير سلبي على إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مما يزيد من حالات الفقر ودرجاته، وهذا يؤثر بدرجة أكبر على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لأنهم الأكثر فقرًا في الأصل، والأقل وصولًا لفرص كسب العيش؛ فأكثر من 80% منهم يسكنون في الدول النامية، وبذلك يصبح الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن أقل قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية بسبب مضاعفة الحواجز التي تمنعهم من التصدي للفقر.

ففي مجال العمل يحظى الأشخاص ذوو الإعاقة بنصف فرص كسب العيش مقارنة بالسكان من غير ذوي الإعاقة، وتبلغ نسبة تشغيلهم 36 بالمائة مقارنة بالسكان، الذين تبلغ نسبة تشغيلهم 60 بالمائة. فآثر التغير المناخي على فرص كسب العيش يؤثر بصورة مضاعفة على الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما نقص فرص الكسب من الزراعة وصيد السمك، خاصة حين ندرك أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحصلون في الأصل على فرص التعليم والتدريب كأقرانهم من غير ذوي الإعاقة وهم في الغالب الأكثر فقرًا، والأكثر اعتمادًا على غيرهم عندما يتعلق الأمر بتوفير سبل العيش الكريم.

أما السكن فيعاني الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن من قلة توافر المساكن الميسرة مما يجعلهم أقل قدرة على الانتقال للعيش في مساكن بديلة مناسبة لإعاقتهم، بسبب كلفة تيسير المساكن لتتواءم وفئة الإعاقة، بالإضافة إلى ضعف قدرتهم المالية التي قد تحول دون تمكينهم من شراء مساكن بديلة بسبب الفقر. وقلما تكون الملاجئ وأماكن الاحتماء من الخطر سهلة الوصول وميسرة لكافة الإعاقات. وتكمن المشكلة الأساسية هنا، وبالأخص للأشخاص ذوي الإعاقات الحركية، في إمكانيات الوصول للمرافق الصحية الميسرة والأمنة، والوصول لمياه صحية نظيفة يكون الوصول إليها غالبًا يحتاج إلى الحركة في مناطق وعرة وبعيدة، ومن المعروف أن من آثار التغير المناخي حدوث انخفاض في معدلات تساقط الأمطار مما يؤدي إلى نقص في المياه والجفاف، وتدهور إمدادات المياه الصالحة للاستهلاك البشري وللزراعة. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل تؤدي لتعرضهم بشكل مضاعف للمشاكل الصحية والأمراض. وقد يعيش كبار السن عادة في بيوت قديمة تفتقر للصيانة وأنظمة التبريد والتدفئة الكفؤة ومصادر الطاقة النظيفة، ولا يستفيد كبار السن عادة من مبادرات بناء منازل أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، التي يستفيد منها الشباب بالعادة.

ساهم التغير المناخي في انتقال 28 مليون شخص للعيش في أماكن أخرى في عام 2018. وترتبط الهجرة في العادة بقدرة الأشخاص على التنقل ويتوفر الموارد المالية لذلك، وهما العاملان اللذان قد لا يتوفران لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بسبب ضعف مواردهم المالية وحاجتهم للدعم عند التنقل الآمن. ويزيد من تفاقم المشكلة تدهور شبكات الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ والخطر وخاصة تلك الشبكات المتخصصة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ولا يمكن للشخص ذي الإعاقة التنقل والهجرة دون توفّر وسائل مساعدة، وتوفّر أماكن العيش البديلة الميسّرة التي تتضمن توفير المساعد الشخصي والمعدات الطبية ومعدات التأهيل اللازمة والخدمات الصحية المساندة. كما أن نقل المعلومات عن فرص الهجرة عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة قد لا تكون ميسّرة لكبار السن الذين قد لا يكونون على اطلاع به أو قد لا يمتلكون الوسائل التكنولوجية الحديثة للتواصل. وعادة ما يعاني كبار السن بشكل أكبر من الآثار النفسية المترتبة عن الهجرة، ولا يتقبلون فكرة قطع الروابط الاجتماعية في بيئات جديدة غير مألوفة لهم.

ثانيًا: الأطر التشريعية الكفيلة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

لا يملك الأشخاص المسنين صكًا محددًا يضمن حقوقهم الأساسية، ويغيب ذكرهم عن أحكام الاتفاقيات البيئية بالعادة، إلا أن قضاياهم يمكن أن تتقاطع أحيانًا مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة مع الالتفات أن لديهم مشكلات محددة ومرتبطة تحديدًا بالتقدم في العمر. وبالنسبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تكفل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الالتزام بمبدأي المساواة وعدم التمييز، وهما مترابطان مع الكرامة الإنسانية؛ لأنهما من المبادئ العامة في المادة 3، وباعتبارهما من حقوق الاتفاقية في المادتين (2 و 5.3) منها. ولا يمكن تحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز دون توفير سبل الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، أو ما يسمى بالترتيبات التيسيرية المعقولة التي تعني وفق المادة الثانية من الاتفاقية بأنها "التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئًا غير متناسب أو غير ضروري، التي تكون هناك حاجة إليها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها". أما إمكانية الوصول فهي تعتبر وفق الاتفاقية بأنها شرط مسبق لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والإدماج الكامل في المجتمع. ويعتبر الحق في العيش المستقل من مبادئ الاتفاقية العامة وفق المادة (3.أ)

منها، كما أن حقهم في التنقل محدد بوضوح في المادة 20. كما أن المادة 11 من الاتفاقية تُلزم الدول بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية والذهنية والنفسية في حالات الخطر والكوارث والطوارئ الإنسانية على قدم المساواة مع الآخرين، ومن ثم يتوجب على الدول شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وسياسات تغير المناخ وبالأخص برامج الوقاية والتخطيط والاستجابة الوطنية.

ولا بد من التأكيد هنا على شعار الحركة الدولية للإعاقة وهو (لا شيء عنا دوننا) مما يعني ذلك ضرورة شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المخصصة للتغير من المناخ، وذلك من خلال المنظمات الممثلة للإعاقة، وضمان وجودهم بشكل متكافئ في برامج الوقاية والحد من أخطار الكوارث وبرامج التكيف، واعتبارهم شركاء أساسيين في العمل. ولا بد هنا من تعريف المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة وهي جمعيات مدنية يرأسها شخص ذو إعاقة، وغالبية هيئتها العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجد هذه الجمعيات في الدول العربية كافة وفي العالم، ويتوجب على الدول دعوتها للمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بتغير المناخ، وهو مبدأ أساسي لرفع وعيهم بالقضايا المتعلقة بآثار التغير المناخي ودعمهم لكسب التأييد والمشاركة في سياسات واستراتيجيات والبرامج في دولهم. فلا يمكن للحكومات أن تتعرف على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بفئاتهم المختلفة دون وجودهم في الاجتماعات ذات العلاقة ليعبروا عن احتياجاتهم والسبل الفضلى لأخذها بعين الاعتبار.

ووفقاً لديباجة اتفاق باريس، تلتزم الدول بتعزيز حقوق الإنسان عندما تكون بصدد التصدي لتغير المناخ. بالإضافة إلى أن القرارات المعتمدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تشير تحديداً إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة تلك القرارات المتعلقة بالتمكين والتكيف وبناء القدرات والخسائر والأضرار والمشاركة والرؤية المشتركة. ويشجع برنامج عمل الدوحة بشأن المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سندي للحد من أخطار الكوارث (2015 - 2030) على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة المتعلقة بالمادة 6، ويؤكد إطار سندي على أهمية تمكينهم من تعزيز نهج الاستجابة والإنعاش وإعادة الإعمار لتكون ميسرة لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على ضرورة إعادة بناء المجتمعات لتكون ميسرة للجميع، كما أن دور المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة محدد في عملية تقييم أخطار الكوارث مع أخذ مبدأ التصميم الشامل بعين الاعتبار. كما نص إعلان ليما الوزاري بشأن التعليم والتوعية على ضرورة وضع سياسات فعالة إزاء تغير المناخ، والحاجة لأشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذها. كما أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تُولي الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماماً خاصاً في

مجالات التعليم والعمل والحد من أوجه عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ولا تشير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وغيرها من أطر المناخ العالمية تحديداً لكبار السن. ولكن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تشمل كبار السن رغم أن مؤشرات الأهداف لا تذكر كبار السن تحديداً. ويعترف إطار سنداى للحد من أخطار الكوارث بأهمية إشراك كبار السن والاستفادة من معارفهم وحكمتهم ومهاراتهم. كما يشير كلٌّ من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي بضرورة شمول كبار السن وإيلائهم اهتماماً خاصاً.

ثالثاً: أفكار خلاقية لرفع جاهزية الدول لأخذ قضايا الإعاقة وكبار السن في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

نستعرض هنا بعض الأفكار الخلاقية لرفع جاهزية الدول لأخذ قضايا الإعاقة وكبار السن في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية التي نُفِذَت في دول العالم ويُمكن تعميمها:

- اللامركزية عند التعامل مع الكوارث والطوارئ الإنسانية: إن إسناد مهمة التعامل مع الكوارث للمجالس المحلية يسهّل عملية التعامل مع خصوصيات المناطق المختلفة؛ لأن المجالس المحلية هي الأقرب للسكان والأكثر قدرة على معرفة خصائصهم من حيث العمر والإعاقة، ومعرفة خصوصيات المنطقة من حيث طبيعة السكان وإمكاناتهم، كما أن المجالس المحلية أقرب إلى معرفة الموارد المتوفرة في المنطقة، والفرص التي يمكن استخدامها في حالات الخطر والطوارئ، مثل استخدام الفنادق الميسرة أو تجهيز المدارس أو استخدام قاعات الأفراح باعتبارها ملاجئ.
- الحوار ونقل المعرفة: لا بد من إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في المؤتمرات واللجان المعنية بالتخطيط للاستجابة كافة، من خلال دعوة الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في كافة اللجان التي تضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بالحماية من حالات الخطر والطوارئ الإنسانية والتصدي لها. ويمكن للمجالس المحلية عمل لجان استشارية مكونة من الأشخاص ذوي الإعاقة وتفكير في عضويتهم، ولا بد من التنوع في فئات الإعاقة؛ وذلك لأن كل فئة من فئات الإعاقة لها خصوصية واحتياجات مختلفة عن الفئات الأخرى. ونؤكد هنا على دور المنظمات الممثلة لكافة فئات الإعاقة وهي الحركية والسمعية والبصرية

والذهنية التي يرأسها الأشخاص ذوو الإعاقة، وغالبية أعضائهم من الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى دور كبار السن في المشاركة هذه الاجتماعات، فلا بد من دعوتهم وإشراكهم وبناء قدراتهم ليتمكنوا من تحقيق المشاركة الفاعلة.

- إيجاد الأدلة للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن: يُمكن إعداد أدلة سهلة الاستخدام وتعميمها، فقد قام مركز بحوث الإعاقة في جامعة سيدني في أستراليا بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة بإصدار دليل الجاهزية القائم على محور الإنسان، الذي اعتُبر مفهوم الإعاقة أحد الأخطار الهامة مع الاعتراف بإمكانية تكيف الأشخاص ذوي الإعاقة مع الكوارث والأخطار والنجاة منها عند توفير الدعم المناسب لهم. ولا بد في هذه الحالة أن يكون الدليل متوفرًا بأشكال مختلفة مثل الدليل المقروء والمسموع وبطريقة برايل ولغة الإشارة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الانتباه وإيجاد نسخة مبسطة لغويًا تُستخدم من قِبَل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ويجب عند التوعية تسهيل اللغة، ونقلها للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من خلال منظماتهم، والتأكد من أن المعلومة مبسطة بشكل مفهوم وواضح.

- إنشاء قاعدة بيانات بالأشخاص المستضعفين في المنطقة: يمكن أن تحصر البلديات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين في مناطقهم، وتحدّد أماكن تواجدهم بدقة، وذلك من خلال إيجاد نظام إلكتروني للتسجيل، الذي قد يكون طوعيًا من خلال دعوة السكان للتسجيل ذاتيًا. ويتم عندها تحديد الأشخاص المستضعفين منهم مثل الأشخاص الذين يعيشون وحدهم، أو الأشخاص الذين يعيشون على الأجهزة، أو الأشخاص الذين يحتاجون لرعاية صحية مستمرة.
- وضع خطط الجاهزية للتكيف مع آثار التغير المناخي وتجريبها على فئات الإعاقة كافة وكبار السن: عند وضع الخطط للتصدي لحالات الخطر والطوارئ الإنسانية لا بد من إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتجريبها معهم، للتأكد من فاعليتها. كما يتوجب إصدار التحذيرات للسكان بطرق ميسّرة وشاملة وتجريبها للتأكد من وصولها لكافة الفئات المهمشة. إن عملية تجريب خطط الجاهزية أمر أساسي للتأكد من أن السكان كافة يستطيعون الإخلاء والانتقال مع أخذ العوائق المجتمعية تجاه إعاقاتهم الحركية والبصرية والسمعية والذهنية، وظروفهم الفردية بعين الاعتبار.

- إيجاد البدائل في حالات الطوارئ للملاجئ وأماكن الاحتماء من الخطر: تكون الملاجئ وأماكن الاحتماء من الخطر عادة غير ميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وعليه

يجب إيجاد البدائل الميسرة مثل الفنادق أو المدارس أو البيوت المؤجرة الآمنة وإيجاد الوسائل التي ستوصلهم لتلك الأماكن بالسرعة المطلوبة. كما يجب أخذ تيسير البيئة بعين الاعتبار عند بناء مساكن للاجئين.

- التوعية: لا بد من توعية العامة بكيفية التعامل حالات الخطر والطوارئ مثل الحرائق والتعامل مع الدخان الكثيف والموجات الشديدة الحرارة أو الشديدة البرودة، وذلك من خلال إصدار تعاميم محلية في المنطقة وربطها بالمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة وجمعيات كبار السن، كما يُمكن إصدار التعاميم في المناطق المحلية لتشجيع الناس على التعرف على جيرانهم وتقديم المساعدة لجيرانهم وأقربائهم من ذوي الإعاقة وكبار السن، والمبادرة بالاتصال بهم وإعلامهم بالجهات التي يُمكنهم التواصل معها لتقديم المساعدة والدعم، وإعلام الجهات الرسمية بوجودهم وعنوانيهم واحتياجاتهم من خلال ربطهم بالوزارات ذات العلاقة.
- إيجاد مركز اتصال عاجل للطوارئ: يمكن إنشاء مركز اتصال للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتقديم النصح والإرشاد للتعامل مع التغيرات المناخية مثل الموجات الحارة، والتعريف بأعراض الجفاف وكيفية التعامل معه، أو كيفية النجاة من الفيضانات والكوارث. ولا بد هنا من التأكيد على ضرورة إنشاء مراكز اتصال مرئية تستخدم تقنية الفيديو وذلك للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية عبر لغة الإشارة وتوزيع نشرات لتعريف الأشخاص الصم بهذه المراكز.
- إعادة الإعمار: تشكّل برامج إعادة الإعمار فرصة للمجتمعات لبناء مجتمعات شاملة للجميع، فلا بد من أخذ مفهوم التصميم الشامل بعين الاعتبار، ويعني ذلك تصميم وبناء منظومة ميسرة يُمكن استخدامها إلى الحد الأقصى الممكن، من جانب الجميع على اختلاف أعمارهم وأحجامهم وقدراتهم أو الصعوبات الوظيفية التي يعانون منها. مما يعني إنشاء مباني ميسرة لكافة فئات الإعاقة، يمكن استخدامها من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية والذهنية وكبار السن، ووسائل تواصل يُمكن استخدامها من قبل الجميع، بالإضافة إلى وسائل التكنولوجيا الميسرة والبرامج الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي التي لا تكون محددة لفئة من المجتمع دون غيرها.
- تمويل برامج الاستجابة للطوارئ الإنسانية: لا بد من أن تأخذ برامج تمويل الاستجابة للطوارئ الإنسانية حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بعين الاعتبار، ويشمل ذلك توفير وسائل الإنقاذ المناسبة والملاجئ الميسرة وتوفير الخدمات الصحية المناسبة ووسائل الدعم

مثل الكراسي المتحركة والمعينات والمواصلات المناسبة لهم التي تُسهم في الحفاظ على حياتهم.

رابعًا: الخاتمة

لقد حان الوقت لأخذ قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بعين الاعتبار في كل مرحلة من مراحل تخطيط برامج وسياسات تغير المناخ، وبالأخص برامج الوقاية والتخطيط والاستجابة الوطنية، وإيلائهم الأولوية القصوى في برامج الإنقاذ والاستجابة وإعادة الإعمار. وعلينا أن نعترف أن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في حلقة مفرغة من الاستبعاد والتهميش وهي التي تظهر في أقصى حالات القسوة خلال الكوارث والطوارئ الناتجة عن تغير المناخ، التي تكلفهم في كثير من الأحيان حياتهم.

ولا يمكن تحقيق هذا الشمول دون بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم وكبار السن للمشاركة في هذه البرامج منذ بداية العمل والتخطيط، وذلك للتأكيد على أن الإبقاء على حياتهم وإنقاذهم هو بنفس أهمية إنقاذ حياة الأشخاص الآخرين والشباب. إن برامج التوعية بدور الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الإنتاجي في المجتمع، وتوفر البيانات المصنفة حسب الإعاقة والسن، يُسهم في تذليل العوائق التي تمكنا من إنقاذ حياتهم. كما أن برامج إعادة الإعمار تُشكّل فرصة للمجتمعات والدول لأن تُعيد البناء وفق مفهوم التصميم الشامل الذي يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الفرصة للمشاركة والدمج على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك من خلال إيجاد المدن الميسرة للجميع، وتوفير وسائل مواصلات ميسرة، ووسائل إعلامية يُمكن للجميع الاستفادة منها. فلنعمل معًا نحو إيجاد مجتمعات شاملة لنا جميعًا.